



## ورقة حقائق

# إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية كضرورة وطنية

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

رام الله - فلسطين

## تقديم

تواجه منظمة التحرير الفلسطينية العديد من الإشكاليات والتحديات من حيث تراجع فعاليتها وتمثيلها وانكماش صلاحياتها لصالح السلطة الوطنية منذ تأسيس الثانية بموجب اتفاق أوسلو، وانتقال مركز القيادة الفلسطينية إلى داخل الوطن المحتل، في وقت لم يرافق هذا التغيير الجغرافي والسياسي تغيرات تتناسب والمرحلة الجديدة في منظمة التحرير، وبناء عليه، وبسبب التداخيات التي أفرزتها مراحل ما بعد العودة ومجرباتها وتأثيراتها، ومنها الانقسام، أصبحت المطالبة ملحة في إعادة بناء وهيكله منظمة التحرير الفلسطينية كأساس يحاكي الكل الفلسطيني، ووفق برنامج سياسي جامع عملي أو فعال، يعيد لها هويتها وزخمها، ويرسم الحدود لعلاقة السلطة الوطنية معها، كونها المرجعية الوطنية العليا، وبخاصة بعد انسداد الأفق السياسي والتفاوضي مع الاحتلال، وأن توضع أجندة تمثل المشروع التحرري.

إن مطلب إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية جديد قديم، وكتبت فيه العديد من الدراسات، وعقدت له الكثير من الندوات وورش العمل، إضافة إلى حوارات ولقاءات القوى والفصائل الفلسطينية لإنهاء الانقسام، التي كان موضوع إصلاح المنظمة حاضراً في كل أوراق النقاهات. إلا أننا لم نشهد إصلاحاً ولا مصالحة وطنية. فقوة المنظمة الكامنة في تشكيلها كإطار جهوي عريض يجمع كل فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني في كل أماكن تواجده، لاسيما المرأة الفلسطينية التي تشكل نصف المجتمع الفلسطيني، وتعبّر عن طموحاتهم وآمالهم السياسية. وخير توصيف للمرحلة المعاشة، والتصاقاً بالأزمة القائمة، ما تحدثت به امرأة من شمال الضفة الغربية بقولها:

"طبعاً فش حد بمثلنا، وفش حد بدو يسمع صوتنا"، "كل واحد عايش لحاله في البلد، وأصبح

الحديث عن وضع النساء كالحديث عن النخب مش عن النساء المهمشات".<sup>1</sup>

## مراحل تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية

بعد النكبة والشتات الفلسطيني العام 1948، عاش الشعب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية تابعاً للمملكة الأردنية الهاشمية، وقطاع غزة لجمهورية مصر العربية. زرع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

<sup>1</sup> ورشة مع نساء في القاعدة المجتمعية عقدت في نابلس في أيلول 2018.

الكيان الفلسطيني الجامع في مؤتمره الأول في القدس العام 1964، حيث أقر الميثاق واللوائح الداخلية والنظام الأساسي للمنظمة وأسس الإطار الجبهوي الذي يضم الكل الفلسطيني.

اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية العربية منذ نشأتها، وخاضت تاريخاً طويلاً من النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الكولونيالي من جهة، وقيادة الشعب الفلسطيني وتمثيل قضيته من جهة ثانية. وكان ذلك عبر تاريخ طويل، يمكن تقسيمه بشكل مبسط إلى خمس مراحل أساسية،<sup>2</sup> كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1): منظمة التحرير الفلسطينية ... النشأة والتطور	
المرحلة الأولى: النشأة	وهي التي أطلق عليها؛ مرحلة الولادة العربية للمنظمة، وتمتد من العام 1964 إلى العام 1968.
المرحلة الثانية: الكفاح المسلح	بعد هزيمة حزيران 1967، بات وضع المنظمة بحاجة إلى تجديد، وعدم المراهنة على الجيوش العربية، فدخلت المنظمات الفدائية، آنذاك، ضمن إطار المنظمة، في الدورة الرابعة للمجلس الوطني تموز/يوليو 1968، وعدلت الميثاق من القومي إلى الوطني ليعبر عن الاستقلالية الفلسطينية، ونهاية سيطرة الجامعة والدول العربية المنشئة لها. وتمتد من العام 1968 إلى العام 1982.
المرحلة الثالثة: التسوية السياسية	بعد إقرار البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية العام 1974، شعرت القيادة المهيمنة (المسيطرة) على منظمة التحرير الفلسطينية، أن الظروف باتت ناضجة كي تقدم على طرح مبادرة سياسية، فعقدت الدورة (العشرين) للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني 1988، وأصدرت في ختام أعمال المؤتمر إعلان الاستقلال الذي أعلن موافقته على تقسيم فلسطين، وموافقة المنظمة على قراري مجلس الأمن 242، و338 كأساس للتسوية السياسية.
	وهذه المرحلة هي مرحلة البحث عن تسوية سياسية ضمن مشاريع العملية السلمية، وتمتد من العام 1982 إلى العام 1993، حيث تبعها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر 1988 فتح باب الحوار مع منظمة التحرير، ومن ثم عقد

<sup>2</sup> للاستزادة، انظر:

- ماهر الشريف. "خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية"، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015.
- لمزيد من التفاصيل حول وثيقة إعلان الاستقلال، يمكن زيارة الرابط التالي: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3741>
- إبراهيم أبراش.

<p>مؤتمر مدريد للسلام في أيلول/سبتمبر 1991، وصولاً إلى أوسلو العام 1993.</p>	
<p>هي مرحلة تهميش منظمة التحرير وشيوع الوهم بأن كيان السلطة الفلسطينية سيتحوّل إلى دولة مستقلة، وتمتد من العام 1993 وحتى العام 2002.</p> <p>قاد هذا التوجه إلى اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث عقد المجلس المركزي دورته التي نالت اهتماماً دولياً وإقليمياً واسعاً، في 10/10/1993 حيث صادق المجلس المركزي في دورته تلك على اتفاقية أوسلو، وعلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي تسبب في إضعاف المنظمة بوصفها مظلة تمثيلية للفلسطينيين، وتم إضعاف وتراجع دورها السياسي والتمثيلي للفلسطينيين في الشتات، في ظل انتقال القيادة ومؤسسات المنظمة إلى داخل الوطن.</p>	<p>المرحلة الرابعة: نشأة السلطة الوطنية</p>
<p>وهي مرحلة البحث عن الإصلاح المتعثر، وتمتد من العام 2002 إلى اليوم. وقدمت خلال هذه الفترة، الكثير من مبادرات إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة في لقاءات وحوارات المصالحة، حيث جرى الحديث عن إصلاح شامل للوضع الفلسطيني "الرزمة الشاملة".</p> <p>اللافت للانتباه في كل ذلك، أنه لم يجرِ الحديث عن تمكين ومشاركة كل فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، وبخاصة النساء، وإنما يجري الحديث عن محاصصة وتقاسم حزبي وضم الحركات الإسلامية للمنظمة.</p>	<p>المرحلة الخامسة: الإصلاح والتفعيل</p>

### قصور واضح في تمثيل النساء عبر سنوات عمل منظمة التحرير الفلسطينية

حينما نتحدث عن المرأة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، شريك الرجل في النضال الوطني، نكون أمام حقائق صادمة، إذا ما قرأنا أرقام وإحصائيات تمثيل المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى نكون أكثر دقة، سنسلط الضوء على تمثيل المرأة بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، (انظر الجدول رقم 2).<sup>3</sup>

<sup>3</sup> للاستزادة، انظر

- مفتاح. ورقة حقائق حول منظمة التحرير الفلسطينية، 2018.
- هبه الدنف. "نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير"، ورقة تحليل سياسات، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية- مسارات.
- وفا. دورات المجلس المركزي الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا.

الجدول (2): تمثيل المرأة في منظمة التحرير بعد نشأة السلطة الوطنية	
المجلس الوطني	نسبة تمثيل المرأة
الدورة الحادية والعشرون 1996	بلغت نسبة تمثيل المرأة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني للعام 1996 التي عقدت في مدينة غزة (7.5%)، بواقع 56 امرأة من أصل 730 عضواً.
الدورة الثانية والعشرون 2009 (غير عادية)	عقدت الدورة الاستثنائية في العام 2009، وذلك لغايات تجديد وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.
الدورة الثالثة والعشرون 2018	بلغت نسبة تمثيل المرأة في دورة المجلس الوطني للعام 2018 (10%) في دورة العام 2018، ويخو م كتب رئاسة المجلس المكون من خمسة أعضاء: الرئيس ونائباه، والمدير العام، وأمين السر، من أي تواجد نسوي.  عند اجتماع الوطني تبين أن النساء المشاركات لم يتجاوزن 70 امرأة من أصل أكثر من 600 مشارك، وحتى عند انتخاب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لم يظهر سوى اسم السيدة حنان عشاوي من بين 15 عضواً.
المجلس المركزي	نسبة تمثيل المرأة
	عقدت أول جلسة للمجلس المركزي في فلسطين بعد نشأة السلطة الوطنية العام 1999، الدورة الثالثة عشرة - غزة، وهي دورة استثنائية. ومن ثم تلتها سبع عشرة دورة؛ أي عقد (18) دورة للمجلس المركزي، ما بين غزة ورام الله. وللاطلاع على تمثيل المرأة نرصد ثلاث دورات في فترات زمنية مختلفة على النحو التالي:
الدورة الحادية والعشرون 2000 غزة	بلغت نسبة النساء (5) من أصل (28). في حين لا توجد سوى امرأة واحدة في اللجنة التنفيذية.
الدورة الثالثة والعشرون 2009 -رام الله	بلغ عدد أعضاء المجلس من النساء في الدورة (23) 5 أعضاء من أصل 129.
الدورة الثلاثون 2018 -رام الله	ذكرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - "وفا"، أن العدد الإجمالي لأعضاء المجلس بلغ 110 أعضاء من دون تفصيل الجنس أو الأسماء.

ما زال هناك قصور واضح على واقع النساء في منظمة التحرير، ويتبين أن رئاستها ذكورية بشكل مطلق، ما يعد مخالفة واضحة لقرار المجلس المركزي العام 2015، الذي أكد المجلس في جلسته العام 2018، والذي قرر وضع الآليات التي تضمن تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% في المنظمة. فعلى سبيل المثال، تتكون لجنة الدستور من 7 أعضاء، بينهم امرأة واحدة، وهي فدوى البرغوثي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح.<sup>4</sup> ويتبين، بشكل جلي، تجاوز قرار المجلس المركزي في ختام دورته العادية (27)، الذي أكد على ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، من خلال تعزيز مشاركتها الكاملة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كافة، وأن لا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%.<sup>5</sup>

يتبين لنا من إحصاءات (جدول رقم 2)، أن الأرقام لا تعكس نسبة الكوتا النسائية في منظمة التحرير الفلسطينية ومجالسها. وفي هذا الشأن، تقول مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة زينب الغنيمي، إن النساء في المجلس الوطني بذلن جهوداً لرفع نسبة تمثيلهن في الهيئات القيادية، فقدمن عريضة بذلك لرئاسة المجلس، ولكن الإشكالية أن نسبة مشاركة النساء في المجلس الوطني لا تتجاوز 12%، وحتى مع هذه النسبة، فإن نسبة تمثيلهن في اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، لا تتجاوز نصف هذا الرقم.<sup>6</sup>

على الرغم من أن نسبة الكوتا النسوية لا تعكس المساواة الحقيقية بين الجنسين، فإن النساء لم يحصلن نصفها بعد. ليس هذا فحسب، بل يندم تمثيل المرأة بنسب مقاربة للرجل في الحياة الفلسطينية العامة، وثمة فجوة كبيرة بين نسبة مشاركة الرجال والنساء في فلسطين، ليس فقط في منظمة التحرير الفلسطينية، بل يتعداها ليشمل الحياة العامة وصنع القرار. لكن عندما نقرأ هذه الأرقام والمعطيات في ظل نسبة تعليم عالية للمرأة وحجمها في المجتمع الفلسطيني، تصبح الفجوة أكبر، وتتضح صورة المجتمع الذكوري بشكل أكبر.

ترى النساء الفلسطينيات في القاعدة المجتمعية برؤاها المختلفة، أن الحياة الفلسطينية باتت بلا رموز وبلا بعد تمثيلي، بل بالعكس، تتوالى التحديات من أطراف عدة في ظل الوضع القائم

<sup>4</sup> هبة الدنف. ورقة تحليل سياسات "نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار واتخاذ القرار في منظمة التحرير" رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - "مسارات"، 2018.

<sup>5</sup> منظمة التحرير الفلسطينية. "الدورة السابعة والعشرون" دورة الصمود والمقاومة الشعبية، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، تاريخ النشر 27 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

<sup>6</sup> <https://www.nawa.ps/post/39173>

"أنا عشت وحميت المناضلين والمطاردين، وتعبت في حياتي، ومن حقي إنني ارتاح، ما حد سأل فيّ، وفش حد يمثلني هلاً في هالأيام. ما أحلى الرجوع للرموز التاريخية أبو عمار، وأبو إياد، وأبو جهاد، كانوا يمثلونا، بس هلاً فش حد يمثل حدا/ وفتح بطلت فتح. أنا كأسيرة محررة في ظل الوضع، بالعكس بلاقي ظلم مجتمعي عليّ، وظلم من السلطة وقمع من الأجهزة الأمنية ومن الاحتلال، وهذا أنا أسيرة، وكيف بده يكون وضعي وكيف ممكن حدا يمثلني لولا دعم أسرتي وإخوتي".<sup>7</sup>

## محطات جذرية في دورات المجلس الوطني الفلسطيني:

### 1. النظام الداخلي ومقارنته مع آليات اتخاذ القرار من منظور جندي:

حسب المادة (7) من النظام الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يعتبر المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وبحسب المادة (5)، ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية، إلا أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار عملية الانتخاب في المجلس الوطني الأخير، بل يتم عمل التنسيب التوافقي وعملية محاصصة بين الأحزاب السياسية المشاركة في المنظمة، ولصالح الفصيل الأكثر هيمنة، متجاهلين إرادة الشعب والمنظمات الجماهيرية والتمثيل النسوي بجانب إقصاء دوائر الخارج.

في خطوة إلى الأمام بعد التوافق الفصائلي على إصلاح منظمة التحرير، تشكل الإطار القيادي المؤقت لإصلاح وتفعيل المنظمة. وعقد الاجتماع الأول للجنة منظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بإعادة تفعيل وتطوير وصياغة هيكل منظمة التحرير التي اصطلح عليها "الإطار القيادي المؤقت"، وفق إعلان القاهرة 2005، التي تضم في عضويتها أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العاميين للفصائل الفلسطينية. غير أن هذا الإطار لم يحقق خطوات عملية ملموسة لإصلاح المنظمة حتى اللحظة.

الأخطر من ذلك، غياب، بل وتغييب القضايا الفرعية، التي تشكل مجموعها أساس عملية البناء والتطوير في النظام السياسي الفلسطيني، كالانتخابات في النقابات والاتحادات، والقبول العملي بالمشاركة النسوية في صناعة القرار، على الأقل تطبيق نسبة الكوتا النسوية 30%، لأن القضية الرئيسية لدى

<sup>7</sup> ورشة مع نساء في القاعدة المجتمعية عقدت في نابلس، أيلول 2018.

الأحزاب الفلسطينية، هي النسب والتمثيل داخل المنظمة، وعدم الاتفاق أدى إلى مراوحة عملية بناء وتطوير المنظمة في الاجتماعات واللقاءات كافة، ما أدى إلى تعطيل معالجة الإشكاليات الفرعية الأخرى. فكل نداءات الإصلاح والتفعيل، واللقاءات القيادية من أجل ذلك، في مسمياتها إصلاح وتفعيل المنظمة، لكن مضمونها المحاصصة وانضمام حركتي الجهاد الإسلامي وحماس.

في ظل كل ذلك، تبقى المرأة مغيبة على المستوى النقابي والمؤسسي والحزبي، فالمجلس الوطني وترشيحات العضوية فيه، تخرج من هذه الأطر. وبالتالي، لم يتبق للمرأة الفلسطينية، سوى عملية إصلاح جذرية تتناول كافة تلك الإشكاليات ومعالجتها.

## 2. دورات المجلس الوطني الفلسطيني ومقاربتها بمحطات تاريخية:

يخبرنا تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية الطويل، بأن هناك أملاً في الإصلاح والتطوير، فقد دخلت منظمة التحرير بمحطات تاريخية صعبة، إلا أنها تجاوزتها واستمرت في تمثيل الكل الفلسطيني. نمتلك إطاراً فلسطينياً جامعاً، وعملية التطوير هي عملية دائمة ومستمرة في أي نظام سياسي ناجح.

يرى إبراهيم أبراش أن استحضار بدايات تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ضروري، لأنه سيخفف من حالة اليأس والإحباط التي تنتاب البعض تجاه إمكانية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني؛ سواء أخذ تسمية منظمة التحرير أو غيرها من التسميات، فالظروف التي عاصرت تأسيس المنظمة، وما صاحب ذلك من جدل، وما دهم المنظمة من أحداث -حرب حزيران 1967- تتشابه نسبياً مع الظروف التي نعيشها اليوم، فالمنظمة ظهرت العام 1964 وسط خلافات عربية، ومن ثم خرجت المنظمة من حالة التيه والوصاية العام 1968، لتستوعب كل القوى الفلسطينية.<sup>8</sup> الآن نحن بحاجة إلى إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الإصلاح والتفعيل، لا يعني إصلاح المنظمة وتفعيلها فقط بالمعنى الوظيفي، فالمنظمة قائمة، ولديها مجالسها وسلطتها التنفيذية. وإنما نحن بحاجة لإصلاح بنيوي، والاتفاق على المشروع الوطني التحرري وبرنامج الوطني الساعي إلى مواجهة التحديات القائمة، ومقارعة الاحتلال حتى نيل حقوقنا المشروعة.

<sup>8</sup> إبراهيم أبراش. "المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية استلزام تجربة الولادة الثانية للمنظمة 1968"، في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2014، ص 26.



ولن يتم ذلك دون معالجة الإشكاليات الداخلية كافة، وإدماج كافة الطاقات الشابة والمرأة الفلسطينية، والنزول عن البرامج الحزبية لصالح المشروع الوطني التحرري.

ما حدث في الدورة العادية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في رام الله العام 2018، أثار حالة من الجدل والنقاش بين أطراف المجتمع الفلسطيني، لأسباب عديدة، لعل أهمها؛ تبعات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الأرض المحتلة، ما يعيق أعضاء كُثراً من حضور المجلس الوطني، وثانية القضايا مرتبطة بأجندة المجلس الوطني الفلسطيني في ظل خلافات مركزية فلسطينية حول المشروع الفلسطيني الوطني التحرري، وما بين مشروع التسوية للسلطة الفلسطينية وما تمثله من تكريس للواقع المعاش.

رفع 100 عضو مثلهم حسن خريشة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسالة بعدم موافقتهم على عقد هذه الدورة من المجلس الوطني. وبادر الحراك النسوي في هذه الدورة إلى توقيع مذكرة من أكثر من ثلثي الأعضاء، تطالب بتطبيق قرار 1325 الأممي، لكن لم يتم التعامل معها من قبل الرئاسة، ولم تعرضها على الجلسة الختامية كما بقية التوصيات. فيما أكدت هذه الدورة على قرار المجلس المركزي الخاص بتطبيق مشاركة نسوية بالحد الأدنى للنساء في مختلف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

في ظل توالي انعقاد دورات متتالية للمجلسين الوطني والمركزي في المرحلة الراهنة، ترى النساء الفلسطينيات أن السائد والمسيطر في العمل السياسي هو للحزب الحاكم، وما يتبعه من استقرار في الحالة الفلسطينية:

"الحزب السائد هو إني كلمته مسموعة، وما بعبطوا مساحة لحد تاني يحكي، أو يتمثل، أو يأخذ حقوقه، ولا بسموعنا، ولا بدهم بسموعنا، كيف ممكن يمثولنا؟ الحياة في البلد كلها من طرف واحد بتحكم فيها، ومستقر فيها، لا أحد يسمع ولا أحد يملك ويشاركك مشاكلك وهمك، لا فصائل ولا غيره، وهيك بنصل لمرحلة أقولك بدناش الوطن فيها للأسف في ظل هيك ظروف".<sup>9</sup>

<sup>9</sup> ورشة مع نساء في القاعدة المجتمعية عقدت في نابلس في أيلول 2018.

### 3. الانتقال إلى تفعيل منظمة التحرير ومقاربتها مع واقع الانقسام من منظور جندي: محطة مناقضة ما بين الطرح والممارسة:<sup>10</sup>

سبق انعقاد المجلس الوطني في نيسان 2018، انعقاد للمجلس المركزي في دورته العادية، التي عقدت في كانون الثاني 2018 في رام الله، حيث خرج المجلس المركزي بقرارات ذات أهمية مرتبطة بالعلاقة مع الاحتلال، لعل أهمها تعليق الاعتراف بدولة الاحتلال إلى أن تعترف بدولة فلسطين، ووقف التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال، والدعوة إلى مؤتمر دولي كامل الصلاحيات. كذلك، قام المجلس بتبني حركة المقاطعة بما تمثله من نهج للمقاومة. وفيما يتعلق بالوضع الداخلي الفلسطيني، أكد المجلس على أهمية المصالحة الداخلية، وبخاصة الاتفاق الموقع في أيار من العام 2011، وتقاومات القاهرة التنفيذية في العام 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من مسؤولياتها، وإجراء الانتخابات، وعقد المجلس الوطني قبل نهاية العام 2018.

لم تخرج توصيات المجلس المركزي وقراراته إلى حيز التنفيذ، وقد عقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بعد ثلاثة أشهر مع تكريسه للهيمنة؛ سواء في أجندة الاجتماع، أو مكان الانعقاد، وتم توسيع مكوناته بناء على ترشيحات فصائلية وحصصية، إذ ظهرت وجوه عديدة في اجتماعات المجلس الوطني ضمن هذا التوجه. وحسب العديد ممن حضروا الاجتماع، كانت صيغ الاستماع إلى الهيمنة أكثر من أي حوارات أو جدل حول القضايا المركزية. ومع حالة الإرباك في ظل الهيمنة والتفرد بالقرار من جهة، والانقسام من جهة أخرى، ترى النساء الفلسطينيات أنفسهن يعشن بمعزل عن أي حالة تمثيلية، وبخاصة من قوة العشيرة الذكورية التي يلجأ لها الإنسان الفلسطيني في هذه المرحلة، وكذلك باتت النساء وأسرهن عرضة لمواجه المحتل ومستوطنيه، بمعزل عن أي حماية وتمثيل في المشروع التحرري.

"بنحس الناس هلا بتحمي حالها وتمثيلها بالعشيرة والعائلة الكبيرة، لأنه هاي  
إلّي بتحمي ها الأيام، وهي إلّي بتساعد، بس حد ثاني أحزاب ولا غيره ما  
في".

<sup>10</sup> انظر رابط منظمة التحرير الفلسطينية: <http://www.plo.ps>، وانظر رابط حول القرار للمجلس الوطني الأخير: <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=948323>

"إحنا المستوطنين بخربوا علينا، ومصادرنا أراضينا، لما بدنا نلقط الزيتون أكثر إشي بعلونا إياه، بعلونا تتسيق، عشان نقدر نصل الزيتون، مع إنه الطريق بتكون مسكرة، وبنفتحها بأيدينا، وبقلمهم ابعتولنا جرافة تساعدنا، ما ببعثوا، أو بساعدونا بشوية فرش للزيتونات أكثر من هيك فش".<sup>11</sup>

وفي ظل هذا التراجع، ترى النساء أن انتماءها بات واضحاً إلى أسرتها وعائلتها وعشيرتها كنوع من الحماية، وقد باتت هويتها الفرعية تأتي من البعد العشائري، وبخاصة مع غياب وسائل التمثيل والحماية، حيث أفادت 76% من النساء الفلسطينيات بأن مرجعيتها وانتماءها، ضمن هويتها الفرعية، هي للعائلة والعشيرة.<sup>12</sup>

#### 4. المجلس الوطني 2018، وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وأوضاع قطاع غزة:

توقف المجلس الوطني مطولاً أمام الوضع في قطاع غزة، وأكد المجلس على الأولوية الملحة لإنجاز إنهاء الانقسام البغيض، وعلى وحدة أرض دولة فلسطين في غزة والضفة بما فيها القدس الشرقية، فلا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة.

كما أكد المجلس رفضه الحازم لأي حلول إقليمية تؤدي إلى تقويض فكرة الدولة الفلسطينية على كافة الأراضي المحتلة منذ العام 1967، ورفض الحلول الانتقالية. وأرشد تأكيدات تلك لمعالجة الوضع في قطاع غزة، من خلال ضرورة تسلم حكومة الوفاق الوطني كامل صلاحياتها في إدارة قطاع غزة على الفور، حتى تتمكن من تحمل مسؤولياتها كافة، وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والإدارية والتنموية، واستكمال إعادة الإعمار وتحمل المسؤولية لإنهاء الحصار بكل أشكاله، وتأمين حرية التنقل من وإلى القطاع، وتجنيب كل الجهود من أجل تعزيز الوحدة الوطنية في إطار (م.ت.ف) الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، من خلال التنفيذ الأمين والدقيق لكافة الاتفاقات والتفاهات الموقعة بين فصائل العمل الوطني وقواه الوطنية، التي كان آخرها اتفاق 2017/10/12، وبيان القاهرة 2017/11/22، وصولاً إلى الشراكة الوطنية الشاملة، من خلال إجراء انتخابات عامة وعقد مجلس وطني جديد. كما جاءت قرارات المجلس المركزي والمنعقدة في آب 2018، متناغمة مع قرارات المجلس الوطني، إلا أنها ضجت

<sup>11</sup> ورشة مع نساء في القاعدة المجتمعية، عقدت في نابلس، أيلول 2018.

<sup>12</sup> انظر نتائج دراسة لجامعة بيزيت حول الشباب الفلسطيني دراسات حول الهوية والمكان والمشاركة المجتمعية 2017 (مع التتويه إلى أن الأصوات النسوية تلك هي من الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفلسطين 1948، والمخيمات الفلسطينية في لبنان).

بانقسامات وخلافات جديدة مع مقاطعة لقوى فلسطينية (الجهتان الشعبية والديمقراطية)، ولشخصيات مستقلة لأعمال المجلس المركزي، على الرغم من أن قراراته تتعارض، من حيث المنهج والسياسة، مع ما خرج به من قرارات.<sup>13</sup> وطالب المجلس المركزي بالإلغاء الفوري للإجراءات التي اتخذت بشأن رواتب واستحقاقات موظفي قطاع غزة، ومعاملتهم أسوة بباقي موظفي السلطة الفلسطينية.

لم تر النساء أي ممارسات على الأرض تخص واقعهن أو واقع المصالحة وإنهاء الانقسام بشكل عام، بل فقدت النساء، مع الواقع القائم، معنى الوطن:<sup>14</sup>

"الوضع زي ما هو، ما في تغيير، وما في مصالح، وكل يوم اجتماعات كلها على الفاضي، حتى التضامن المجتمعي قتله، زرعوا فينا الهموم، وصارت حياتنا كلها إجاباط، فش شي جديد، الوضع على حاله، والله يعين الناس في غزة والضفة، الوضع أعطل من بعضه".

## المرأة ومنظمة التحرير الفلسطينية ... رؤية

### 1. تحديات ومعوقات أمام منظمة التحرير الفلسطينية

إن الإرباك الحاصل في مسيرة المجلسين الوطني والمركزي منذ ثمانينيات القرن الماضي، ما زالت تلقي بظلالها على الحالة الفلسطينية. وما زاد من حالة الإرباك تلك، حالة التداخل بين الأدوار والصلاحيات مع السلطة الفلسطينية عقب أوسلو، حيث بدأت السلطة الفلسطينية بالتوسع على حساب منظمة التحرير وصلاحياتها بحيث انتقلت من دورها الإداري المنوط بها حسب اتفاق أوسلو، وقرارات المجلس المركزي، وقرار اللجنة التنفيذية بتشكيلها لإدارة أمور الفلسطينيين في الداخل، إلى حين إقامة الدولة الفلسطينية- وعمدت إلى تشكيل أجهزتها لاعتبارات أمنية، والقيام بأدوار سياسية وخارجية خلقت نوعاً من الازدواجية في الصلاحيات بينها وبين المنظمة. إن هذا التداخل في الصلاحيات والمهام، أدى إلى ترسيخ تقليد اتخاذ القرارات خارج إطار مؤسسات منظمة التحرير.

<sup>13</sup> <https://www.arab48.com/>

<sup>14</sup> ورشة مع نساء في القاعدة المجتمعية عقدت في نابلس، أيلول 2018.

وقد ترتب على ذلك تهميش دور المنظمة وصفتها كمثل لكل الفلسطيني، وضعف دورها الوطني المدافع عن مصالح الشعب. وضمن هذا الواقع ترى 76% من النساء الفلسطينيات أهمية إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كسبيل للخروج من الأزمة الراهنة التي يوجهها الواقع الفلسطيني، ورأت النسبة ذاتها بأن ضعف منظمة التحرير الفلسطينية ساهم، بشكل رئيسي، في حالة الشردمة والتجزئة القائمة بين الفلسطينيين.<sup>15</sup>

كما أفادت ناشطة نسوية وسياسية فلسطينية بأن هناك نهجاً قائماً على الاعتبارات الاستخدامية لرفع شأن السلطة الوطنية على المنظمة، ومن ثم رفع شأن المنظمة والمجلسين الوطني والمركزي، على وجه الخصوص، لتهميش التشريعي، أو مقدمة لإلغائه، حيث ما تشير إليه حالة التعامل مع المنظمة ومؤسساتها هو علاقتها مع مؤسسات السلطة أو الفصائل الفلسطينية. سنقارب هذا القول من خلال النشاط الذي رافق حركة هيئات منظمة التحرير الرئيسية خلال العام 2018.

## 2. انخراط النساء في التمثيل وصناعة القرار

جدد المجلس الوطني، في ختام دورته العادية الـ 23 "دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية"، تأكيده على قرار المجلس المركزي الخاص بالآليات لتنفيذ قراره بتمثيل المرأة بما لا يقل عن نسبة 30%، في جميع مؤسسات دولة فلسطين، ومواءمة القوانين بما يتلاءم واتفاقية سيداو.<sup>16</sup>

إجمالاً، لم يجر الاحتكام للنظام الداخلي للمجلس الوطني، سواء في انتخاب أعضاء المجلس الوطني الجدد، أو أعضاء المجلس المركزي، أو اللجنة التنفيذية، أو رئيس اللجنة التنفيذية. والتوافق (المحاصصة) هو الأسلوب التنظيمي المتبع خلال جلسات المؤتمر. وبقي انخراط النساء الفلسطينيات في سلم القرار الوطني والخاص بمسيرة منظمة التحرير، مقتصرًا على التحية والإجلال التي تذكر في بيانات المجلس المركزي والوطني دون أي سياق في سلطة القرار في ظل الهيمنة القائمة.

أشارت ناشطة سياسية ونسوية إلى أن هناك قراراً بتمثيل 21 عضوة أمانة في الاتحاد العام للمرأة، على طريق تطبيق 30%، ثم تم سحبه، حيث جاء هذا القرار، كجزء من تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي

<sup>15</sup> جامعة بيرزيت مرجع سابق.

<sup>16</sup> البيان الختامي للمجلس الوطني الفلسطيني الدورة الثالثة والعشرون، المجلس الوطني الفلسطيني. 2018 /5/5 <https://goo.gl/XG3hwh>

حول تطبيق القرار 30%، وأن المماثلة في التطبيق ترتبط بغياب الإرادة لإدماج النساء في صنع القرار الوطني.

حول إشكالية التمثيل ككل، ترى 50% من النساء الفلسطينيات (بين عمر 18-55) أن لا أحد يمثلهن في المرحلة الحالية. فيما ترى 23% منهن أن السلطة الفلسطينية هي من تمثلهن، مقابل 15% يرين في منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً لهن<sup>17</sup>. كما نوهت النساء المشاركات في وفاق خلال ورشتي العمل في نابلس ورام الله بأن هناك هيمنة فصائلية ذكورية على صنع القرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني<sup>18</sup>.

ترى النساء الفلسطينيات فقدانهن الأمل في حقوقهن التمثيلية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فقد بلغ عدد أعضاء المجلس المركزي من النساء في الدورة (23) المنعقدة العام 2009 (5) أعضاء من أصل 129. أما فيما يتعلق بحصة النساء في المجلس المركزي للعام 2018، فقد أعلن عن 37 عضواً، وهم حصة المستقلين ضمن المجلس، من بينهم 3 نساء، إضافة إلى 3 أخريات أعضاء في المجلس بحكم مناصبهن، وهن: حنان عشراوي، بصفتها عضواً في اللجنة التنفيذية، وزهيرة كمال، بصفتها الأمين العام لحزب فدا، وانتصار الوزير بصفتها ممثلة عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، حيث لم تكن نسبة تمثيل النساء أفضل من السابق<sup>19</sup>.

أما اللجنة التنفيذية التي يوجد فيها تمثيل لامرأة واحدة (الدكتورة حنان عشراوي)، فاخترقت دورة المجلس الوطني الاستثنائية العام 2009 بدعم من الاتحاد العام للمرأة. وما زال هناك إقصاء للنساء في بنية وتشكيلات الاتحادات الشعبية والنقابات كقاعدة جماهيرية من قواعد منظمة التحرير، وتعد بوتقة النضال المجتمعي الفلسطيني من خلال مساهمتها في توعية الفلسطينيين بشؤون قضيتهم، حيث لم تشهد سجلات الموقع الرسمي لمنظمة التحرير تواجداً للنساء ضمن مستوى رئاسة الاتحادات منذ تأسيسها<sup>20</sup>.

<sup>17</sup> انظر نتائج دراسة لجامعة بيزيت حول الشباب الفلسطيني دراسات حول الهوية والمكان والمشاركة المجتمعية، 2017 (مع التنويه بأن الأصوات النسوية تلك هي من الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفلسطين 1948، والمخيمات الفلسطينية في لبنان).

<sup>18</sup> ورش عمل نظمتها عضوات مفتاح في رام الله ونابلس، في آب في رام الله، وفي أيلول وتشيرين الأول في نابلس.

<sup>19</sup> ورقة تحليل سياسات: "نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار واتخاذ القرار في منظمة التحرير"، مرجع سابق، انظر كذلك رابط منظمة التحرير الفلسطينية:

<http://www.plo.ps/category/95/1/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

<sup>20</sup> المرجع السابق.

بينما ترى النساء بهيمنة السلطة على الحياة السياسية والأمنية في ظل المرحلة الحالية، يقولهن:

العلاقة والتمثيل مرتبطة بالعلاقات الشخصية، أنت من التنظيم بتوصل لحقوقك، وإليّ بدك إياه لأنه كله عند السلطة فش أحزاب ولا منظمة اليوم أجهزة أمنية، هي اللي بتقرر، وناس واصلين وفش عندهم معيار إنتي بتخسر وغيرك بربح من هالوضع. التمثيل في هالأيام هو الواسطة، وعشان هيك إنتي بتخسر مستقبل أولادك، وبتخسر مستقبلك من تحت راس هالتمثيل إليّ كله واسطة. أنوه تمثيل، هذا إت اليوم بتحس حالك مظلوم وبتعاني من السلطة الفلسطينية، ومن الاحتلال، ومن ظلم المجتمع، وفش حد معك. المصاري والغلوس والرشوة والواسطة هي إليّ بتمشي شغلك، وبتساعدك تا توخذ حقوقك.<sup>21</sup>

#### استخلاصات رئيسية:

هناك قضايا عديدة ذات أهمية وجب طرحها، لعلها تؤسس لتأطير سياساتي بمنظور جندي:

- إشكالية التمثيل الفلسطيني: يواجه الشارع الفلسطيني أزمة مرتبطة بالأطر التمثيلية، وعلى مستويات مختلفة، لعل أهمها التمثيل السياسي والحقوقى، حيث باتت الأزمة المعاشة باستدامتها لمنظمة التحرير الفلسطينية محل تساؤل. وتبرز مع هذه الإشكالية مسألة فلسطيني الخارج، ومسائل التهجير في الوطن المحتل، أو في مخيمات الشتات.
- إشكالية حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني برمته من منطلق أن المرجعيات الدولية للتسوية والمقاومة وضروراتها العملية، تقوم على وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة، ووحدة تمثيل الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، فالانقسام أوجد مشروعين متناحرين، وزاد من تأثير التدخلات الخارجية في القضية الوطنية الفلسطينية.
- الإشكالية الثالثة: تداخل العمل المؤسسي الفلسطيني: ما زالت السلطة الفلسطينية تهيمن على مجريات الحياة الفلسطينية، محاولة بذلك سلب الدور المركزي والرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية،

<sup>21</sup> ورشة مع نساء في القاعدة المجتمعية عقدت في نابلس في أيلول 2018.

حيث باتت منظمة التحرير مرتبطة ومرتهنة لمصالح فصائلية ضيقة، تحكمها عناصر السلطة الفلسطينية، وبخاصة مع تبعيتها المالية لمؤسسات السلطة.

- **الإشكالية الرابعة: صنع القرار وآلياته اتخاذ:** يصف جزء من السياسيين والكتاب على المرحلة القائمة في عملية اتخاذ القرار بالفئوية، والفردية، والاستقرادية، وأن آليات القرار المتخذة تتم من منظور استخدام منظمة التحرير وهيكلها لتمير قضايا ورؤى معينة في فترات التراجع السياسي. ويتقارب مع هذه الإشكالية سير منظمة التحرير في الأطر والتشكيلات ذاتها مع التغيرات وتراكمية التغيير في عملها عبر 25 سنة بعد أوصلو.

- **الإشكالية الخامسة المرتبطة بالرؤية والمسار والمرجعية:** في خضم الانشغال بملف المصالحة ومدخلها لإعادة بناء منظمة التحرير، لم يتم أخذ أولويات وقضايا الساحة الداخلية الفلسطينية، وبخاصة النساء، وإنما يتم العمل ضمن مصالح ضيقة على المستوى المحلي. لذا، على الكل الفلسطيني، بقواه وفصائله وتجمعاته، التعامل من انخراط البعد الشعبي في القرار والرؤية لتأسيس مسار جامع.

- **الإشكالية السادسة: مسار العمل بمفهوم المصالحة في سياق منظمة التحرير الفلسطينية:** بات الاشتغال على القضايا الراهنة والعاجلة المرتبطة بالانقسام، وما نتج عنه، إفرزات للخلل الاستراتيجي المشار إليه، فالعمل يتطلب المواءمة بين استراتيجيات غابت ما بين العملي والاستراتيجي، وحتى لا يكون الاقتصار على ملف المنظمة بمعزل عن واقع الانقسام مجرد ترف فكري نظري وشكلي، ويشكل غطاءً للانقسام وتهرباً من مواجهته.



## ورقة تحليل سياسات

### نحو سياسات وطنية فاعلة لإصلاح منظمة التحرير وتمثيل الكل الفلسطيني<sup>22</sup>

#### مقدمة:

ما من فلسطيني؛ سواء على المستوى السياسي أو المؤسسي أو الأكاديمي، إلا وتحدث عن ضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، إن كان بنويماً أو تمثلياً. إلا أننا ما زلنا نتحدث عن ضرورات الإصلاح والتطوير نظرياً، ولم تأخذ تلك التنظيرات والآراء صيغة العمل الجمعي للتنفيذ بعد.

في السياق ذاته، تعاملت قيادة المنظمة، والأحزاب السياسية، مع إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال النقاشات اللقاءات، إن كانت موسعة تشمل الأحزاب كافة، أو اقتصر على حماس وفتح، دون وجود برنامج ورؤى إصلاحية أو مشاركة أطر ومنظمات المجتمع المدني. في ضوء ذلك، نطرح في هذا الجانب، بدائل سياساتية من شأنها إصلاح المنظمة وتفعيلها على أسس وطنية جامعة، وقوانين ولوائح عامة يلتزم بها الكل الفلسطيني دون إصباغها برؤية فصائلية محددة.

في ظل كل ذلك، تحاول الورقة المساهمة في رسم سياسات فاعلة، من شأنها إعادة تمثيل الكل الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي، نحن أمام معالجة إشكالية ذات بعدين: الأول، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، وتمثيل الكل الفلسطيني ضمن أطرها. أما الثاني، فهو إصلاح الإطار البنوي للمنظمة بما يضمن معالجة إشكالية المشروع الوطني الفلسطيني، والقضايا الفرعية الأخرى الناتجة عن مطالبة الأحزاب في محاصصة المنظمة على حساب الاتحادات والنقابات، وتمثيل المرأة الفلسطينية، وغيرها من الإشكاليات التي تعمقت بغياب التمثيل والانتخاب.

#### البدائل السياساتية المقترحة

ستساهم البدائل السياساتية المطروحة في إصلاح المنظمة وإعادة تمثيل الكل الفلسطيني في أطرها ومؤسساتها، وتقديم مقترحات لتعزيز مطالب أطر ومؤسسات المجتمع المدني لإصلاح منظمة التحرير

<sup>22</sup> تم إعداد هذه الورقة من قبل يحيى قاعود وهبه الدنف

الفلسطينية، وتمثيل الكل الفلسطيني، ومعالجة الإشكاليات والتناقضات الفرعية التي تعمقت بسبب تعمق الانقسام الفلسطيني من جانب، وتعطيل إصلاح المنظمة من جانب آخر.

إضافة إلى ذلك، إن إصلاح وتفعيل منظمة التحرير، يتطلب إعادة ترتيب مؤسسات المنظمة واتحاداتها ولجانها على أسس وطنية، وبذلك إصلاح المنظمة يعالج إشكاليات التمثيل لكافة التيارات والفئات الفلسطينية من القاعدة حتى اللجنة التنفيذية. ولتحقيق ذلك، تطرح الورقة ثلاثة بدائل سياساتية على النحو التالي:

### البديل الأول: عقد انتخابات دورية من القاعدة حتى اللجنة التنفيذية

إن الانتخابات ليست إحدى وسائل الديمقراطية فحسب، بل هي، أيضاً، وسيلة التغيير والإصلاح الذاتي بشكل دائم ومستمر، فهي تبدأ من القواعد الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اللجنة المركزية، من الاتحادات والنقابات، وهذا يتطلب إعادة هيكلة وترتيب أطرها حتى يتسنى عقد انتخابات دورية بشكل دائم ومستمر، وإن لم تهئ الظروف المحلية والدولية عقد الانتخابات المباشرة في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، فقد تكون الانتخابات التوافقية هي الحل الأمثل، لكن ليس بالضرورة أن تكون توافقات بين الفصائل الفلسطينية، لاسيما حركتي فتح وحماس، بمعزل عن باقي مكونات الشعب الفلسطيني.

وفي السياق ذاته، تعالج الانتخابات مجموعة إشكاليات وقضايا ملحة بجانب إصلاح وتفعيل المنظمة، وبخاصة قضية تمثيل الشباب والنساء. فالاتحادات والأطر القطاعية والنقابات العمالية والمهنية، واتحادات المرأة والعمال والطلبة والكتاب وغيرها، تساهم في تنظيم قاعدة شعبية عريضة للمنظمة وفصائلها، وتمكنها من تعبئة وإشراك كل فئات الشعب الفلسطيني المتعددة في النضال الوطني. كما تساهم في تشييد صلات تنظيمية بين تجمعات الشعب الفلسطيني والمنظمة، متخطية الحدود والحوجز الجغرافية بينها.<sup>23</sup>

روافع يمكن الاستناد إليها لتحقيق هذا البديل:

- حقق البديل لنا تمثيلاً عادلاً لكل مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج على أسس ديمقراطية، دون المحاصصة الحزبية على حساب تمثيل مكونات الشعب الفلسطيني.

<sup>23</sup> جميل هلال. تمثيل الشعب الفلسطيني ومصير منظمة التحرير، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 13 تشرين الثاني 2014، ص 3.

- العمل على الإصلاح الشامل من القاعدة إلى الهرم في المنظمة، وبالتالي يمكن تشكيل جبهة واسعة للضغط على صانع القرار للبدء الفعلي في عملية الإصلاح، وعدم اقتصرها على مجلسي المنظمة واللجنة التنفيذية، وإنما الاتحادات واللجان التابعة للمنظمة، وفق أسس منهجية وعلمية واضحة. فإذا صلحت القاعدة المؤسسة للمنظمة، سوف نصل إلى عملية الإصلاح الشاملة التي نريد.
- الانتخابات تحظى بالقبول الشعبي العام، فكل مكونات المجتمع المدني تقر بأن الانتخابات هي الوسيلة المثلى للتمثيل كلما سحقت الفرصة لذلك، وهذا لا يعني أن تكون السنوات غير معلومة لعقد الانتخابات، لكن حينما يتعذر عقدها بالمواعيد المحددة لها في بعض أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، يمكننا الاعتماد على الديمقراطية التوافقية.

### البديل الثاني: إعداد برنامج لإصلاح منظمة التحرير وتفعيلها

إن إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، مطلب حزبي، ومؤسسي، وشعبي؛ حتى إنه صار مطلباً وطموح عدد كبير من الفلسطينيين في الداخل والخارج بمختلف اتجاهاتهم الفكرية. فهو الوسيلة الوحيدة لدمقرطة مؤسسات السلطة الوطنية وتخليصها من الفساد، والتوازن، في عمل المنظمة والسلطة والأحزاب.<sup>24</sup>

يعتقد حسين أبو شنب، أن عملية إصلاح المنظمة وتفعيلها لا تحتاج إلى الكثير من الأقوال، بدون برنامج، وفي ضوء التجارب الميدانية السابقة، فإن التفعيل يتطلب ما يلي: أن يعلن رئيس اللجنة التنفيذية عن انطلاق عملية الإصلاح والتفعيل. أن يعلن رئيس المجلس الوطني عن انطلاق عملية التفعيل في إطار إحياء اللجان المختلفة والاتحادات الشعبية، ووفق الإطار العام الذي ينظم عمل تلك اللجان، إضافة إلى وضع معايير واضحة للإصلاح، وحصر للعضويات، وإعادة النظر في التشكيلات القائمة.<sup>25</sup>

إن الحوارات واللقاءات دون برامج تنفيذية للإصلاح والتفعيل، تأخذنا إلى المحاصصة، وتسكين القضايا الوطنية والمؤسسية بدلاً من معالجتها. وبالتالي، كفاءة هذا البديل تبدأ من حيث الإعداد الفعلي للبرامج والقوانين واللوائح للإصلاح، ومن ثم الحوار والمشاورة حولها.

<sup>24</sup> ماهر الشريف. خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين- رام الله، 2014، ص14.

<sup>25</sup> حسين أبو شنب. "منظمة التحرير الفلسطينية واليوبيل الذهبي ودافع النشأة وتحديات المسيرة"، في كتاب منظمة التحرير الفلسطينية، غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2014، ص 18-20.

روافع يمكن الاستناد إليها لتحقيق هذا البديل:

- إعداد برنامج لتفعيل منظمة التحرير، يعطي فرصة حقيقية لإعادة إصلاح ميثاقها ونظامها الأساسي وممارساتها، والتزامها بحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية (المساواة، والحرية، والعدالة الاجتماعية)، وحق المواطن في الانتخاب والترشح حيث تتوفر شروط ذلك،<sup>26</sup> وتمثيل منصف للمرأة الفلسطينية التي تمثل نصف المجتمع (49.2%)، وضخ دماء شبابية جديدة في المنظمة.
- تشكيل جبهة ضاغطة من منظمات المجتمع المدني على صانع القرار في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل "البدء في إعداد برنامج الإصلاح والتفعيل"، وفق أسس منهجية تستند إلى إرث المنظمة وتاريخها.

### البديل الثالث: تشكيل لجنة وطنية واسعة لإصلاح المنظمة

لكل مكونات الشعب الفلسطيني وفئاته الحق في المشاركة والتمثيل داخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية، كذلك حقهم وواجبهم الإصلاح والبناء. وهذا يتطلب فعلاً شعبياً موحداً وضغطاً إيجابياً على كل الأطراف، للمشاركة في الإصلاح والبناء. وبالتالي، مهمة إصلاح منظمة التحرير وتفعيلها، مسؤولية تقع على عاتق الجميع، وليست مرهونة بالفصائل الفلسطينية، بمعزل عن أطر ومنظمات المجتمع المدني، بمن فيهم الشباب والنساء. فالمدماك الأساس في إحياء المنظمة وإصلاحها هو المشاركة، فالمنظمة تمثل الكل الفلسطيني. لذلك، تقع مسؤولية الإصلاح على الكل الفلسطيني.

في اتفاق القاهرة 2005، اتفقت الفصائل على البدء بملف إصلاح منظمة التحرير بجميع مكوناتها وهياكلها وبرامجها السياسية. غير أنه لم يتم تطبيق ذلك، ولم يحدث أي تقدم تجاه فتح هذا الملف فعلياً. وما نشهده منذ اتفاق القاهرة حتى اليوم هو التجاهل والتلكؤ، كأن هناك من لا يرغب في إنجاز هذه المهمة.<sup>27</sup> لكن فشلت كل الحوارات الثنائية بين حركتي "فتح" و"حماس"، من أجل إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، ما يعني أننا أمام ضرورة وطنية لتوسيع لجنة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم اقتصرها على حركتي فتح وحماس، طالما أن الحركتين تعتبران نفسيهما معول بناء وإصلاح. ولا شك أن تشكيل الإطار القيادي

<sup>26</sup> جميل هلال، مرجع سابق، ص 8.

<sup>27</sup> أسعد عبد الرحمن. منظمة التحرير الفلسطينية وشرعية التمثيل الوطني، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 21 تشرين الثاني 2014، ص 2.

المؤقت لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية العام 2005، خطوة مهمة، ولكنها ليست كافية، بعد هذه السنوات من المماثلة.

روافع يمكن الاستناد إليها لتحقيق هذا البديل:

- تشكلت لجنة لتفعيل منظمة التحرير "الإطار القيادي الموحد"، لكنها بحاجة لتوسيع حتى تضم، بجانب الفصائل الفلسطينية، كل الاتحادات واللجان، وأطر ومنظمات المجتمع المدني، فهي الأقدر والأكفأ على تقديم آليات وبرامج عملية للإصلاح ما دام أن الحوارات الفصائلية تقود إلى التأجيل دائماً.
- تشكيل جبهة واسعة من كل مكونات المجتمع الفلسطيني للمطالبة بتشكيل لجنة موسعة لإصلاح وتفعيل منظمة التحرير. فهناك قبول وطني عام لهذه الخطوات التي من شأنها تسريع عملية الإصلاح وجعلها حقيقة واقعة.

### المفاضلة بين البدائل

تصب البدائل الثلاثة المقترحة في حل مشكلة الورقة، وهي إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، وتقرح الورقة الأخذ بالبدائل الثلاثة المقترحة معاً، وتوصي بأن يكون التطبيق على النحو التالي:

البدء بتطبيق البديل الأول والثالث معاً، فإن إعداد برنامج الإصلاح مهمة المنظمة أولاً، واللجنة الوطنية الموسعة لإصلاح المنظمة وتفعيلها، فالبديل الثالث يدعو إلى تشكيل لجنة واسعة لإصلاح منظمة التحرير وتفعيلها، وعدم اقتصارها على الأحزاب الفلسطينية، لاسيما حركتي فتح وحماس. أما البديل الثالث، فهو المسار الذي لابد من تبنيه إذا ما حققنا البديلين الأول والثالث، فالتجديد يأتي من خلال الانتخابات المباشرة والتوافقية؛ من القاعدة حتى رأس الهرم في منظمة التحرير الفلسطينية.

## ورقة موقف

### واقع المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية

تهدف هذه الورقة إلى بيان موقف "النساء القاعديات" من موضوع تمثيل المرأة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركتها في صناعة القرار، من خلال استعراض واقع المرأة الفلسطينية الحالي، وأهم الإشكاليات القانونية والاجتماعية التي تعاني منها "النساء القاعديات"، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على منزلة المرأة بعد إتمام عملية إصلاح المنظمة وتفعيلها.

توضح الورقة أنه على الرغم من إقرار نسبة الكوتا النسوية 30%، فإن هذه النسبة لا تمثل واقع المرأة الفعلي في منظمة التحرير ومؤسساتها، إضافة إلى ذلك لا تعطي الحد الأدنى من المساواة والعدالة الاجتماعية للمرأة الفلسطينية التي وصلت إلى نصف المجتمع الفلسطيني حسب آخر إحصائية (49.2%)، وبالتالي تمثيل المرأة في منظمة التحرير لا يعكس تاريخها النضالي وحاضرها الفاعل بجانب الرجل.

تستعرض الورقة في محورها الأول تمثيل المرأة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية التاريخي والحالي، بينما تتعرض في محورها الثاني إلى واقع المرأة الفلسطينية القانوني والاجتماعي في المنظمة والسياس الفلسطيني. أما في المحور الثالث والأخير، فتناقش الورقة إصلاح وتفعيل منظمة التحرير، وتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية. وتنتهي الورقة بمجموعة من الاستنتاجات، وهي خلاصة موقف "النساء القاعديات".

### المحور الأول: تمثيل المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية

#### خلفية

منذ بداية القرن العشرين والمرأة الفلسطينية تشارك في معركة الاستقلال السياسي والاجتماعي. وكانت الجمعيات الخيرية النواة الأولى لهذه المشاركة، التي تضمن لها الاندماج في قضايا المجتمع الحياتية. وبعد

إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية العام 1964؛ ونتيجة لوعيها بمدى أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي والاجتماعي والعسكري؛ تجاوزت المرأة دورها الاجتماعي، ليشمل العمل الوطني.<sup>28</sup>

إلا أن النقلة النوعية للمرأة حدثت في العام 1978، حيث تم تشكيل الأطر النسوية بقرار من الفصائل الفلسطينية، وهدف هذا القرار إلى تأطير النساء عبر الأحزاب في مناحي سكناهم كافة. وتكمن أهمية هذا القرار في تأطير شرائح المجتمع كافة دون الاهتمام بشرائح على حساب أخرى.<sup>29</sup> وبعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية نشطت النساء في كافة مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والوطنية، لاسيما بعد إقرار القوانين واللوائح التنفيذية، التي نظمت عمل السلطة الناشئة ومؤسساتها.

### تمثيل النساء في المنظمة في تراجع مستمر

من اللافت في الفترة الأخيرة الإصرار على إقصاء وتهميش دور المرأة، بشكل واضح وفاضح، في دوائر صنع القرار الفلسطيني، ورأينا كيف أن دور المرأة أخذ بالتراجع في نسبة التمثيل في المجلسين الوطني والمركزي، ما يشكل مؤشراً خطيراً لدولة تسعى إلى الحرية. ففي الوقت الذي نرى العالم يتجه نحو تمثيل أفضل للنساء، فإننا في دولة فلسطين نمعن في إقصائهن.<sup>30</sup>

في الدورة الأولى للمجلس الوطني، وصل عدد النساء إلى 15 عضواً من أصل 397 عضواً، ثم تراجع تمثيل المرأة من الدورة الثانية إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني في العام 1969، حيث أقر المجلس رفع تمثيل المرأة إلى عضوين. حصلت النقلة النوعية التمثيلية للمرأة في مرحلة السبعينيات، حيث تم تشكيل الأطر النسوية بقرار من الفصائل، فوصل عدد النساء إلى ثمانية أعضاء من 293 عضواً في المجلس في الدورة الثالثة 1977.<sup>31</sup>

<sup>28</sup> أمين عاصي. "المرأة الفلسطينية والسياسية الدور.. والواقع.. والعوائق"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا:

[http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=3193](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3193)

<sup>29</sup> المرجع السابق.

<sup>30</sup> أمال حمد. "المرأة الفلسطينية بين واقع القوانين ووهم التطبيق"، وكالة معاً، نشر بتاريخ 17 آب 2018:

<http://www.maannews.net/Content.aspx?id=958693>

<sup>31</sup> عماد موسى. واقع تمثيل المرأة في البرلمان والانتخابات والاتحادات الشعبية، صحيفة دنيا الوطن، نشر بتاريخ 5 أيار 2015:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/367560.html>

في العام 1988، تم إنصاف المرأة في وثيقة إعلان الاستقلال، من خلال التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة، وكانت نسبة مشاركة المرأة حوالي 7.5 بالمائة لغاية العام 1996، حيث عقدت الدورة الحادية والعشرون في غزة، فوصل عدد النساء المشاركات في الدورة إلى 52 عضواً من 736 عضواً.<sup>32</sup> من خلال الإحصاءات السابقة، نرى تراجعاً مستمراً لتمثيل المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على الرغم التشريعات والقرارات التي تتادي بإنصاف المرأة الفلسطينية. وبعد ضغوط وعمل قادتها المرأة الفلسطينية، أقرت الكوتا النسوية بنسبة 20%، وارتفعت إلى 30%. وعلى الرغم من كل ذلك، لم تحصل المرأة الفلسطينية على حقوقها التمثيلية التي لا تعطي الحد الأدنى من العدالة والمساواة، وعلى الرغم من ذلك، أثبتت النتائج التي خلصت إليها المنظمة والسلطة الوطنية، حكومة ومؤسسات، تراجع وجود المرأة الفلسطينية.

### المحور الثاني: واقع المرأة الفلسطينية القانوني والاجتماعي

على الرغم من نضالات المرأة الفلسطينية على مر تاريخ القضية الفلسطينية، ومشاركتها الرجل في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن واقعها التمثيلي لم يصل إلى الحد الأدنى الذي أقرته القوانين الفلسطينية، وذلك بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية، والأوضاع السياسية الداخلية من انقسام، وتراجع، على مستوى القضية الفلسطينية.

### واقع المرأة قانونياً

أظهرت نتائج الدورة (23) للمجلس الوطني الأخير 2018، وما تلاه من تجديد للمجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نسبة تمثيل متدنية للمرأة، إذ لم يتعدّ تمثيلها في المجلس الوطني 12%. ولم تعكس النتائج ما سعت إليه المرأة من أجل تحسين نسبة تمثيلها ضمن المستويات المختلفة للمنظمة، وذلك تأسيساً على مبدأ المساواة الذي أقرته وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني أولاً، واتفاقية "سيداو" التي انضمت إليها فلسطين والتزمت القيادة الفلسطينية ثانياً، وأخيراً قرار المجلس المركزي في دورته (27) في العام 2015، إذ نصّ البند التاسع على ألا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%.<sup>33</sup>

<sup>32</sup> عماد موسى، مرجع سابق.

<sup>33</sup> هبه الدنف. "نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير"، مرجع سبق ذكره. ص 2.



على الرغم من ذلك، ناضلت المرأة الفلسطينية من أجل الحصول على حقوقها السياسية في السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد قدمت العديد من الأعمال المستمرة بشكل جمعي ومنفرد، ومن خلال المؤسسات النسوية، حققت العديد من الإنجازات المهمة على طريق حصولها على حقوقها السياسية. فقد انضمت فلسطين إلى اتفاقية سيداو،<sup>34</sup> للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الأول من نيسان 2014، وذلك نتيجة حملات الضغط والمناصرة والمطالبة المستمرة بحقوقهن، وتعزيز المساواة، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

تعمل المنظمة والسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن الآليات الوطنية لدعم حقوق المرأة الفلسطينية، وهي: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي تأسس العام 1965، ووزارة شؤون المرأة، التي أنشئت العام 2003، هذا إضافة إلى آليات منظمات المجتمع المدني-المؤسسات غير الحكومية.<sup>35</sup> وعلى الرغم من هذه الجهود الحقوقية المبذولة لدعم مشاركة المرأة ومساواتها بالرجل، فإن الواقع يعطي نتائج معاكسة لذلك.

من المستغرب أن يكون أحد بنود البيان الختامي لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته (23) الذي يُعتبر أعلى سلطة تشريعية فلسطينية، ضرورة تمثيل النساء بما لا يقل عن 30% داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، وصولاً إلى المساواة الكاملة، ومواءمة القوانين بما يتلاءم مع اتفاقية سيداو. لكن ذلك فعلياً لم يطبق داخل أروقة منظمة التحرير، وكان مجرد شعارات رنانة مغايرة للواقع.<sup>36</sup>

### واقع المرأة اجتماعياً

ساهم في تهميش دور المرأة ضعف التنشئة السياسية في الواقع الفلسطيني، وغياب الطابع الديمقراطي عنها، تلك التنشئة التي يتلقاها كل من الرجل والمرأة على حد سواء، وتعتمد على الثقافة الأبوية والذكورية التي تسودها النزعة العشائرية والعائلية بعيداً عن المفهوم الجندي.<sup>37</sup>

إن العقلية البطريركية في المجتمع الفلسطيني، والمتمثلة بسيطرة الرجل على صنع القرار في البيت، وبالتالي في مناحي الحياة كافة، إضافة إلى النظرة الدونية للمرأة باعتبارها عاطفية، وليس لها القدرة على اتخاذ

<sup>34</sup> اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو.

<sup>35</sup> التقرير الرسمي الأولي لدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو، آذار 2017، ص 6-8.

<sup>36</sup> أمال حمد، مرجع سابق

<sup>37</sup> هبة الدنف، مرجع سابق، ص 17-18.

القرارات الحاسمة، وأنها لا تستطيع مخاطبة الجماهير العريضة كالرجل، كل هذه الأمور حدّت من مشاركة المرأة في صنع القرار.<sup>38</sup>

تبقى معاناة المرأة الفلسطينية مستمرة بسبب العادات والتقاليد، والمفاهيم المزدوجة للمرأة الفلسطينية، فهي عاملة وليست صانعة قرار، ومشاركة في الانتخاب كصوت وليست مرشحة. وعلى الرغم من ذلك، تؤمن المرأة الفلسطينية في دورها الريادي، وتتطلع لنيل حقوقها السياسية والاجتماعية، وتغيير الموروث الثقافي، فهي الأم والأخت والزوجة والابنة، فأدوات التغيير الاجتماعي بيدها إذا ما أحسنت تربية النشء القادم، وواصلت نضالها السياسي من أجل الحصول على حقوقها التمثيلية كاملة، مناصفة مع الرجل، أو تزيد، وفقاً للإمكانيات والقدرات الإنتاجية والتقدم.

### المحور الثالث: إصلاح وتفعيل منظمة التحرير وتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية

لا يمكن الحديث عن تنمية شاملة تضم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، دون الحديث عن مشاركة فاعلة لجميع طاقات ومكونات المجتمع من النساء والرجال. ولا يمكن الحديث عن مشاركة فاعلة للنساء دون تعزيز مكانتهن التي تضمن تلك الفاعلية والتأثير، عن طريق الاعتراف بدورهن في عملية التنمية وإتاحة الفرص والظروف الموضوعية لإثراء هذا الدور، بما يسمى بعملية التمكين في جميع المجالات، ومتابعة مقياس تمكين المرأة لتطويرة بشكل حثيث في أبعاده الثلاثة وهي: المشاركة السياسية وصنع القرار، المشاركة الاقتصادية، المشاركة الاجتماعية.<sup>39</sup>

إن المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة الفلسطينية تقاس من خلال المؤشر الأساسي الخاص بحصص الذكور والإناث في المقاعد التمثيلية في المنظمة وأطرها كافة، وعدم اقتصاره على المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية، بل هناك دوائر واتحادات ولجان تمثل داخل المنظمة وخارجها، وكذلك هناك لجان ودوائر داخل المجلسين الوطني والمركزي.

### المرأة ... نضال مستمر

<sup>38</sup> أمين عاصي، مرجع السابق.

<sup>39</sup> مجد الوجيه مهنا. "المرأة الفلسطينية والتخطيط التنموي ... إمكانيات وتحديات"، مصدر سبق ذكره.

إن المتتبع لشأن تمثيل المرأة الفلسطينية في المجلس التشريعي والأحزاب الفلسطينية، والنقابات والاتحادات، سيلاحظ أن هناك جهوداً نسوية، ومنظمات مجتمع مدني، دفعت السياسي والمشرع إلى الاستجابة للضغوطات النسوية، وإعادة النظر في نسبة تمثيل المرأة. فقد حصدت المرأة الفلسطينية في الانتخابات الأولى خمسة مقاعد فقط، فيما حصدت في الانتخابات الثانية العام 2006، سبعة عشر مقعداً.<sup>40</sup>

حتى على مستوى التمثيل الحكومي، تراجع نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية في حكومة رامي الحمد الله. وقد أعربت زهيرة كمال الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا، في بيان صحافي للاتحاد، عن أسفها لتراجع تمثيل المرأة في الحقائق الوزارية، حيث تراجع تمثيل المرأة في الحكومة الخامسة عشرة من ست حقائب إلى ثلاث حقائب.<sup>41</sup>

جاءت النتائج السابقة بعد نضال المرأة الفلسطينية لفرض الكوتا النسوية بنسبة 20%، ثم استمرت في نضالها حتى حصلت على نسبة 30%. والآن تناضل من أجل تحقيق تلك النسبة على الرغم من أنها لم تتحصل عليها في المجلسين الوطني والمركزي العام 2018، وأنها لا تمثل المساواة الكاملة وفق ما أقرته القوانين بين الجنسين.

إضافة إلى ما سبق، تستمر الإشكاليات الاجتماعية التي تواجهها المرأة الفلسطينية، والإشكاليات السياسية النابعة من الانقسام الفلسطيني، وترهل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ما يعني أن المرأة الفلسطينية سوف تستمر في نضالها من أجل إنهاء الانقسام، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، ومن ثم العمل على زيادة نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية، أو تحقيق نسبة الكوتا المقررة على الأقل.

## الخلاصة

يستدل من ورقة الموقف هذه أن القانون الأساسي، وقرارات منظمة التحرير، يعطيان حقوق المرأة، وإن كان بشكل غير متساو، وبخاصة في منظمة التحرير. غير أن المرأة الفلسطينية لم تحصل على حقوقها بعد. وقد تراجعت نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية، وغيببت قضيتها بسبب القضية الرئيسية - الانقسام الفلسطيني، ليس على مستوى منظمة التحرير والسلطة الوطنية فحسب، وإنما تراجع دور المرأة الفلسطينية في الأحزاب

<sup>40</sup> مرجع سابق، عماد موسى.

<sup>41</sup> شاشة نيوز. فدا: تأسف لتراجع تمثيل امرأة بالحكومة الجديدة. تاريخ النشر 12 حزيران 2013م.

الفلسطينية، إضافة تهميش دورها في المصالحة المجتمعية، على الرغم من تعرضها المباشر لخسائر فادحة نتيجة الانقسام الفلسطيني، ولديها رؤية وقدرة للعمل من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني، وإتمام الوحدة الوطنية.

لم تستسلم المرأة الفلسطينية لواقعها، بل ناضلت من أجل حقوقها المتساوية مع الرجل. وبجانب نضالها الطبيعي والطبيعي من أجل إنهاء الاحتلال بجانب الرجل، فالمرأة الفلسطينية مكون أساسي ورئيسي من مكونات الشعب الفلسطيني.

ما من حزب أو مؤسسة أو حتى السلطة والمنظمة، إلا ويقرون بحقوق المرأة الفلسطينية، ودورها في صناعة القرار الفلسطيني، ومشاركتها الفاعلة في النضال الفلسطيني، إلا أن الواقع يثبت لنا أنهم يريدون مشاركة المرأة في التصويت الانتخابي، وليس الترشح.

ترفض "النساء القاعديات" ما وصلت إليه الحالة الفلسطينية من تراجع مستمر على المستويين الداخلي والخارجي، وتتنظر إلى إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، ومن ثم إجراء انتخابات دورية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والبلديات المحلية في قطاع غزة، تضمن خلالها تمثيلاً حقيقياً للمرأة الفلسطينية، على الأقل تطبيق نسبة الكوتا (30%) المتفق عليها. وهذه المطالبات، سوف تتطور إلى ضغوط حقيقية موجهة تقودها المرأة الفلسطينية نحو صانع القرار، من أجل نيل حقوقها المقررة قانونياً وسياسياً.